دور الإصلاح الاقتصادي في دعم النمو في العراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

م.م. قاسم عبدالستار عبدالرحمن العاني
جامعة الانبار
رئاسة جامعة الانبار / مركز التعليم المستمر
qasemalani@uoanbar.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.2.1.19

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٣/١٤ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٣/٢٢ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٤/٣٠

المستخلص

يُعد موضوع الإصلاح الاقتصادي من أكثر الموضوعات اهتماماً من قبل الباحثين على اختلاف ائتمانهم الفكري، إذ يعاني الاقتصاد العراقي الكثير من التخلف في قطاعاته الاقتصادية كالصناعة والزراعة بسبب الحروب التي عاشها وتذبذب أسعار النفط العالمية مما أدى إلى تراجع النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية واستنزاف الاحتياطيات من العملة الصعبة وارتفاع معدلات البطالة، وان الهدف من لجوء العراق إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي هو لمعالجة المديونية الخارجية والاختلالات الهيكلية وتعزيز النمو الاقتصادي، وهدف البحث إلى توصيف الإصلاح الاقتصادي الذي يتبناه صندوق النقد والبنك الدوليين ومعرفة الاستراتيجية التي تتبناها في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية التي تعاني من التخلف وعدم مواكبتها للدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً، يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مقومات الإصلاح الاقتصادي مع معدلات النمو الاقتصادي في العراق وبيان أثر ذلك الإصلاح على النمو الاقتصادي، وأهم ما توصلت إليه البحث هو على الرغم من كل المحاولات الجادة التي عملت عليها الحكومة العراقية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الإصلاح الاقتصادي بسبب الظروف غير الطبيعية والاستثنائية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، وأهم ما أوصى به البحث هو أن الفساد المالي والإداري من أهم معوقات حركة النمو الاقتصادي والتنمية ويجب محاربته من خلال انتهاج برامج وسياسات فاعلة تطبقها قيادات وطنية كفؤة ونزيهة وفاعلة لكون الفساد عدو للنمو والتنمية وعائقا أمام تحقيقها.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، صندوق النقد والبنك الدوليين.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٢) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ٣٨٧-٤٠٤

The Role of Economic Reform in Supporting Growth in Iraq for The Period 2015-2020

Abstract

The subject of economic reform is one of the most important topics of interest from researchers and writers of different intellectual credit, as the Iraqi economy suffers from a lot of backwardness in its economic sectors such as industry and agriculture because of the wars it has lived through and fluctuations in global oil prices, which led to a decline in economic activity in all economic sectors and the depletion of currency reserves. The difficult and high rates of unemployment, and that the goal of Iraq's resort to adopting economic reform programs is to address the external debt and structural imbalances and promote economic growth، The aim of the research is to describe the economic reform adopted by the International Monetary Fund and the World Bank, and to know the strategy they adopt in achieving economic growth in developing countries that suffer from underdevelopment and not keep pace with the economically advanced capitalist countries. That reform on economic growth , The most important finding of the research is despite all the serious attempts that the Iraqi government worked on, but it did not succeed in achieving economic reform because of the abnormal and exceptional circumstances at the economic, social, political and security levels, and the most important thing recommended by the research is that financial and administrative corruption are among the most important obstacles The movement of economic growth and development must be fought through the adoption of effective programs and policies applied by efficient, fair and effective national leaders, because corruption is an enemy of growth and development and an obstacle to its realization.

Key words: Economic Reform, Economic Growth, The Monetary Fund and the Bank the Bank.

المقدمة:

تعد سياسة الإصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا جدلاً من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المتحققة وذلك لتبنيها من قبل أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ذلك ان تزايد عدد البلدان التي تتجه نحو تبني هذه السياسات من اجل معالجة الاختلالات الاقتصادية كاختلال ميزان المدفوعات وعجز الموازنة والبطالة وعدم قدرتها على خدمة الدين العام الخارجي ودعم عجلة النمو الاقتصادي لبلدانها. وقد توجه العديد من البلدان النامية ومن ضمنها العراق الذي يعاني من تخلف وانهيار في البنى التحتية التي تجلت أهم مظاهرها في ضعف الاستثمار والادخار وتدهور الإنتاجية لقطاعاته المختلفة، التي زادت من حدتها التطورات المحلية والإقليمية والدولية وحالة الاحتلال الذي ولد عدم الاستقرار الأمني والسياسي، وكذلك التدهور في أسعار النفط في بعض السنوات، وأصبحت الحاجة ملحة وضرورية لعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق أكثر من ذي قبل من أجل زيادة قدراته الإنتاجية بالاعتماد على امكاناته الذاتية وفق استراتيجية طويلة الامد تسعى إلى اعادة بناء الاقتصاد العراقي بشكل جذري تسهم فيه جميع القطاعات الاقتصادية وبالأخص القطاعات الغير نفطية وفق النماذج النظرية المقترحة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انه يتناول موضوعاً معاصراً يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، إذ أن عملية الإصلاح كمفهوم نظري تهدف إلى معالجة الاختلالات الداخلية مثل العجز في الموازنة العامة والتضخم والبطالة وزيادة النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات كثيرة واختلالات هيكلية والاعباء الاقتصادية التي تراكمت عليه طيلة أكثر من ثلاثة عقود من الزمن أدت إلى توقف الكثير من قطاعاته الاقتصادية وبروز الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتحمل العراق الكثير من الديون الخارجية كل هذه المشاكل ساهمت بتراجع معدلات النمو في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الإصلاح الاقتصادي المطبق في العراق قد يكون له أثر ايجابي في دعم النمو الاقتصادي في العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل مقومات الإصلاح الاقتصادي مع معدلات النمو الاقتصادي في العراق وبيان أثر ذلك الإصلاح على النمو الاقتصادي.

منهج البحث:

من أجل الوصول إلى هدف البحث ولمعرفة ما جاء في فرضيته فقد تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لبيان دور الإصلاح الاقتصادي في دعم النمو الاقتصادي في العراق.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى محورين ،خصص المحور الأول للإصلاح الاقتصادي وتحليل مؤشراته، بينما تناول المحور الثاني النمو الاقتصادي وتحليل مؤشراته وبيان العلاقة بينهما.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للإصلاح الاقتصادي وتحليل مؤشراته:

أولاً: مفهوم الإصلاح الاقتصادي:

جاء استخدام مفهوم الإصلاح الاقتصادي على نطاق واسع بعد ظهور أزمة المديونية العالمية، إذ لم تتمكن عدد من البلدان النامية وفي مقدمتها المكسيك والارجنتين من تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، الأمر الذي دفع المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من تبني برامج الإصلاح لتساعد الدول على رفع قدرتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وامكانية تحقيق التطور، لذا يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه (عملية توجيه السياسات الاقتصادية بالشكل الذي يؤدي إلى نجاح العلاقة وخلق الملائمة والانسجام بين الموارد المتاحة والحاجات المتعددة الواجب توفرها وإن كل ذلك يمر من خلال تصحيح الاختلال الهيكلي في الاقتصاد واستعادة التوازن له) (صقر، ٢٠٠١: ٩٨).

وعرف أيضاً على انه (مجموعة إجراءات تهدف إلى إزالة التشوهات في الهيكل الاقتصادي وتحقيق أداء اقتصادي يؤدي بالنهاية إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي) (محمد، ٢٠٠٩: ١٧٠).

ثانياً: أهداف الإصلاح الاقتصادي:

إن برامج الإصلاح الاقتصادي التي تطبق في البلدان النامية تسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف وهي كالآتي: (المرسومي وكيطان، ٣)

١. تحقيق التوازن المالي الداخلي.
٢. الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار.
٣. إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: يتم ذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع قاعدة الإنتاج وتنويعها، إذ يكون التصدير هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيير المنافسة الدولية للصناعات المحلية في إطار اتباع الاقتصاد المحلي سياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه إلى الخارج.
٤. زيادة معدل النمو الاقتصادي: يتم ذلك من خلال سياسة الاستثمار وتطبيق سياسة الخصخصة بالتحول من نظام يقوم بصفة اساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح اسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة.
٥. استعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصادبما يمكن من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادراً على الوفاء بعبئ ديونه المتراكمة مستقبلاً واستعادة جدارته الائتمانية.
٦. تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للاقتصاد والسعي لتوسيع الطاقة الإنتاجية للبلد وانماءها، بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة للسكان.

ثالثاً: برامج الإصلاح الاقتصادي:

يتكون برامج الإصلاح الاقتصادي من ثلاثة مراحل وكالآتي:

المرحلة الأولى: تحرير الاقتصاد: يمثل تحرير الاقتصاد المرحلة الأولى للإصلاحات الاقتصادية وإرساء أسس التخلي عن نظام التخطيط والإدارة المركزية والتحرك باتجاه بناء نظام مؤسساتي تستند أسسه على آلية السوق، أي إن تحرير الاقتصاد يعني رفع القيود الحكومية عن كافة المعاملات الداخلية والخارجية، ولعل تحرير الأسعار من سوق السلع والخدمات يأتي في مقدمة العناصر الاقتصادية المستهدفة للإصلاح خلال هذه المرحلة بهدف إلغاء وتفكيك كافة اشكال الاحتكار الحكومي في هذا السوق، وبذلك تبدأ آفاق توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وحرية دخوله في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات ثم يسري هدف التحرير ليشمل عنصر التجارة الخارجية وبموجبه يتم إلغاء القيود الكمية التي كانت مفروضة على حركة التجارة بشقيها (الاستيرادات والصادرات) (المهداوي، ٢٠٠٥: ٣٠).

المرحلة الثانية: برامج التثبيت الاقتصادي: تعد برامج التثبيت الاقتصادي من اختصاص صندوق النقد الدولي التي تسعى إلى تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (1-3) سنوات، وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي:

١. إجراءات القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتتمثل في تخفيض قيمة العملة وإلغاء الرقابة على الصرف أو تقليلها إلى أدنى حد، وتحرير التجارة الخارجية وخصوصا بالنسبة للقطاع الخاص، إلغاء الاتفاقية الثنائية والسعي لعمل سوق للنقد الأجنبي.
٢. خفض العجز في الموازنة العامة والمتمثلة بتخفيض نمو الانفاق العام، وهذا يتطلب تقليص الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة والاسكان) والضمانات الاجتماعية وإلغاء الدعم السلعي ورفع اسعار المنتجات السلعية وبخاصة أسعار القطاع العام وذلك من أجل تقليل العجز في الموازنة العامة.
٣. الحد من نمو عرض النقد، وتنمية السوق النقدي والمالي والإجراءات المطلوبة هنا تعويم أسعار الفائدة ووضع حدود عليا على الائتمان المصرفي المسموح به (باداوه بي، ٢٠٢١: ١٠٧).

المرحلة الثالثة: التكييف الهيكلي: يهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي من خلال زيادة العرض عن طريق معالجة الاختناقات السائدة والاختلالات المحتلفة، ويتم ذلك من خلال زيادة انفتاح الاقتصاد المحلى على التجارة الدولية وتحرير نظم التسعير وتنفيذ الأنشطة الإنتاجية واتاحة الفرصة الأكبر للقطاع الخاص من خلال التخصيصية، وأهم الأدوات الاقتصادية التي تتبع في هذه المرحلة هي:

١. تخفيض ضرائب التصدير وتخفيض التعرفة الكمركية وتعويم أسعر الفائدة والصرف.
٢. إلغاء إعانات التسعير وزيادة الضرائب المباشرة (محمد وآخرون، ٢٠٠: ٢).

المرحلة الثالثة: مرحلة التكييف الهيكلي: هذه المرحلة تنفذ في الأجل الطويل من خلال إصلاح الأنظمة والقوانين المتعلقة باطر السياسة الاقتصادية العامة وهي تمثل إصلاحات تنظيمية ومؤسساتية تعالج المعوقات التي تعترض سياستي التثبيت والتحرير الاقتصادي، كما تهدف هذه المرحلة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المحلي وعلى المدى المتوسط والطويل الأجل، وذلك من خلال تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وهذا يعني التوسع في برامج الخصخصة لتشغيل معظم المشاريع الحومية، فضلاً عن جعل معايير السوق وآلياته الأساس في تخصيص الموارد الاقتصادية مما سيتطلب انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها مما يسرع من معدلات النمو

بين القطاعات الإنتاجية، وتمثل مرحلة التكييف المرحلة النهائية من مراحل الإصلاح الاقتصادي التي تشمل إجراءات تتوخى اطلاق عمليات النمو المطرد على المدى الطويل من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه سياسات معينة كالصدمات الخارجية أو التغيرات الكبيرة في معدلات التبادل التجاري أو صدمات داخلية كتغيرات النظام لسياسي، وإن برامج التكييف تتم من جانب العرض الكلي وتستهدف تحقيق الإصلاحات الآتية: (عمران، ٢٠١٩: ٤٩٥)

١. خصخصة القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص.
٢. تشجيع الاستثمار الأجنبي لأنه المحرك السائد للنشاط الاقتصادي.
٣. تشجيع النمو الاقتصادي والوصول إلى الهدف الأساس من عمليات الإصلاح الاقتصادي وهو الوصول إلى التنمية الاقتصادية للبلد وتحقيق الرفاهية للأفراد.

رابعاً: علاقة العراق بصندوق النقد والبنك الدوليين بعد عام ٢٠٠٣:

ظل الاقتصاد العراقي يعاني من دمار كبير في البنى التحتية الأساسية ومن مديونية خارجية كبيرة، فضلاً عن تعويضات الحرب التي كان العراق ملزما بدفعها إلى المتضررين سواء كانو دولاً أم أفراد.

وبقى العراق يعاني من عزلة عن العالم الخارجي بما فيها علاقته مع المؤسسات المالية الدولية، وبالاخص صندوق النقد والبنك الدولي والبنوك التجارية، إذ توقفت جميعها عن منح العراق أي قروض، إذ أن البنوك الاجنبية والدول كانت محكومة بمدى موافقة صندوق النقد والبنك الدوليين، إذ كانا يمثلان ضمانة حقيقية للدائنين، وبالتالي يمنحون الدول الراغبة في القرض شهادة حسن سير السلوك الاقتصادي، وإن هذه الدولة مؤهلة لمنحها قروض سواء من البلدان أو المؤسسات المالية والبنوك التجارية، وبالتالي ترتفع الجدارة الائتمانية للدولة الراغبة في الحصول على القروض.

أما فيما يخص العراق فإنه لم يكن يحظى بالجدارة الائتمانية بالنسبة لهذه الدول والبنوك التجارية من أجل الاستمرار في تقديم التمويل له، كما إن العراق اخل بالتزاماته المالية تجاه المؤسسات الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد والبنك الدوليين، كما ان للحصار المفروض عليه أثر مباشراً في تجميد أمواله مما انعكس بشكل سلبي على تردي الأوضاع الاقتصادية في العراق.

وبعد عام ٢٠٠٣ ودخول القوات الامريكية إلى العراق معلنة احتلاله كانت أولى النتائج لهذا الاحتلال إحداث تغيير في النظام السياسي للعراق، مما كان له أثر واضحاً في تغيير العلاقة بشكلها الجذري بين العراق وصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلاً عن منضمة التجارة العالمية، وتم ذلك من خلال التأثير الفعال للولايات المتحدة الأمريكية والدول المتحالفة معها في العلاقات الدولية في شتى مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وهكذا شهدت العلاقات السنوات بعد عام ٢٠٠٣ عودة العلاقة مع صندوق النقد والبنك الدوليين ومن مظاهر عودة هذه العلاقة قيام العراق بدفع المتأخرات التي بذمته للصندوق والبنك الدوليين والتي تقدر بحوالي (475) مليون دولار لصندوق النقد الدولي و(180) مليون دولار للبنك الدولي وقد تم الاتفاق على صيغة عمل لدفع تلك الالتزامات، ومع مطلع عام ٢٠٠٤ بدأ صندوق النقد والبنك الدوليين بترتيب زيارات إلى العراق من أجل بناء قاعدة معلومات تخص الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية في العراق وانجز صندوق النقد الدولي وبمشاركة البنك الدولي تقييما بالاحتياجات المشتركة بين العراق والمؤسستين المذكورتين، ونتيجة لتردي الأوضاع الأمنية في العراق وخصوصاً بعد تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد اضطر صندوق النقد والبنك الدوليين إلى سحب موظفيهم والاكتفاء بإدارة أعمالها من مكتب العراق المؤقت في الأردن إلى جانب تواجد

محلي صغير في العراق وتحت إجراءات امنية مشددة في المنطقة الخضراء في بغداد (محمد، وآخرون، ٢٠١٠: ٣).

خامساً: سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق:

يتنوع الاقتصاد العراقي من حيث مصادره الطبيعية والبشرية وبنيته القطاعية، ويمثل بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار ويمكن الاستدلال على ذلك بجملة من المؤشرات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، إذ يمارس قطاع النفط دوراً محورياً في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك هو المحرك الرئيس للاقتصاد المحلي، كما ويعتمد على النفط اعتماداً كلياً في توفير مستلزماته الاقتصادية وبنود الموازنة العامة للدولة، وذلك يشير إلى خطورة الوضع نتيجة لما تعانيه أسعار النفط من تذبذبات في الأسواق العالمية من ارتفاع وانخفاض لأسباب عدة منها الاقتصادية والسياسية (الساعدي، ٢٠١٥: ٧٣)، ويعتمد بالدرجة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بشكل كبير بتذبذبات في أسعار النفط، وذلك يجعل منه اقتصاداً ريعياً (أي اقتصاد أحادي الجانب) كونه يعتمد بشكل كبير جداً على النفط وبذلك يصبح مقيداً بعوائد الريع وهذا ما يعرضه إلى عدة أزمات، وخير دليل على ذلك ما تعرض له من آثار سلبية نتيجة انخفاض أسعار النفط منذ مطلع عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كورنا مما جعل التوجه نحو الاقتراض الداخلي والخارجي لسد مستلزمات الموازنة العامة للدولة وتغطية نفقاتها ودفع رواتب الموظفين وكافة الالتزامات، وعدم الاستفادة من الوافرات المالية المتحققة في السنوات السابقة من ارتفاع أسعار النفط وتشغيلها في القطاعات الإنتاجية الأخرى كالقطاع الصناعي والزراعي والاهتمام بهما بدلاً من هدر هذه الوافرات المالية بسبب الفساد المالي والإداري نتيجة سوء استخدام وإدارة رأس المال وعدم وضع خطط طويلة الأجل تحقق تنمية اقتصادية مستدامة، وبناء وتطوير البنى التحتية التي يعاني منها العراق، فضلاً عن سوء الخدمات المقدمة على الرغم من كونه من الدول الغنية، وعند مقارنته مع الدول المجاورة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي كان أفضل منها في كل شيء والآن صعب المقارنة للأسباب الآنفة الذكر (شعيب ودلي، ٢٠١٧: ٢٣٨). وفي ضوء كل ما تقدم يحتاج الاقتصاد العراقي إلى التنويع في تكوين مصادر الدخل القومي، وذلك بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فالعراق بلاد الرافدين دجلة والفرات الخيرين يوفران مستلزمات الزراعة التي أهملت بسبب عدم التخطيط الجيد كونه بلد الحضارات منذ البداية كان يعتمد على الزراعة وكل مقوماتها متوفرة وكذلك القطاع الصناعي، على الرغم من أنه كان في بداية السبعينات ينتج سلع استهلاكية بسيطة تسد حاجة السوق المحلية (كاظم، ٢٠١٧: ٥١).

سادساً: مكونات سياسة الإصلاح الاقتصادي:

كما وإن سياسة الإصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل مؤسسات صندوق النقد والبنك الدوليين تسعى لتطبيق اللامركزية الاقتصادية في اقتصادات البلدان النامية بالاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص سواء المحلي والأجنبي والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي (عقل، ١٩٩٨: ١٦)، فضلاً عن أنها تهدف إلى اصلاح وإعادة بناء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الاقتصاد المحلي وتوفير الرفاهية للشعب العراقي (مناتي، مجيد، ٢٠١٧: ٣٦١)، ومن أهم مكونات سياسة الإصلاح الاقتصادي هي:

١. تنمية وتعزيز دور القطاع الخاص، إذ يمارس هذا القطاع دوراً أساسياً في بناء العراق والعملية التنموية المستدامة، كونه المحرك الأول لتنويع الاقتصاد المحلي، ويتطلب ذلك إحداث تغييرات

هيكلية ومؤسسية وقانونية لخلق مناخ ملائم، وإزالة جميع القيود الكمية والنوعية التي تعيق حركته.
٢. تنمية وتطوير وتأهيل وتدريب الموارد البشرية (القوى العاملة) لتقديم الخدمات بشكل جيد.
٣. إعادة هيكلة وتطوير وتعزيز أداء المؤسسات الحكومية.
٤. تخفيض دعم المستهلكين والمنتجين بشكل مباشر وغير مباشر.
٥. تحرير التجارة الخارجية وتعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة أداء الاقتصاد العراقي.
٦. دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بإصلاح الشركات المحلية الحكومية.
٧. التنمية الإقليمية التي تسعى لتعزيز القدرات التنموية والإدارية والتنظيمية للمحافظات وضمان الكفاءة والعدالة للعملية التنموية.

سابعاً: مقومات إصلاح الاقتصاد العراقي:

للاقتصاد العراقي عدة مقومات للإصلاح تتعلق بقرارات الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك ومن أهمها: (الساعدي، ٢٠١٥: ٧٨)

١. توافر الإرادة السياسية اللازمة لتبني برامج الإصلاح وتحقيق الكفاءة الاقتصادية وسيادة القانون.
٢. توافر الخبرات والمهارات القادرة على القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي، وإصلاح المؤسسات التشريعية والقانونية لتنظيم عمل الأسواق المالية وتداول رأس المال في المشاريع الخاصة والعامة.
٣. فضلاً عن وفرة الموارد الاقتصادية المادية والبشرية.
٤. ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

ثامناً: تحديات الإصلاح الاقتصادي:

تواجه استراتيجية الإصلاح الاقتصادي وسياساته في العراق تحديات كبيرة، ومن أهم هذه التحديات: (خزاز، ٢٠١٢: ٢١)

١. الجانب الأمني ضروري جدا لإتاحة الفرص الملائمة لإجراءات الإصلاح الاقتصادي لكي تأخذ مداها الطبيعي في تأهيل الاقتصاد المحلي، إذ لا تتوقع إعادة إعمار العراق أو النهوض باقتصاده في ظل عدم الاستقرار الأمني، تتطلب عملية جذب واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في العراق توافر مناخ استثماري ملائم في ظروف سياسية وأمنية واقتصادية مستقرة، لذا فإن الاستقرار الأمني محدد أساس من محددات الاستثمار.
٢. لا توجد إحصائيات دقيقة حول البطالة التي لها آثار سلبية على شرائح واسعة من المجتمع العراقي، منها ارتفاع عبء الإعالة وعدم قدرة العائلة العراقية على تلبية حاجاتها الضرورية في الحياة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الفقر.
٣. الفساد الإداري والمالي الذي يمكن تعريفه بأنه سلوك منحرف يمارس من قبل بعض الموظفين الحكوميين داخل وخارج الجهاز الإداري وقد تكون أهدافه شخصية أو سياسية لتحقيق مصالح سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو جميعها معاً وأشكاله متعددة ومتنوعة.
٤. مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي لطبيعة الاقتصاد العراقي، فمثلاً مسألة شطب ديون العراق الممنوحة من أعضاء نادي باريس التي جاءت بشروط قاسية وتنفذ عملية الشطب بمراحل.

٥. مدى ملائمة سياسات الإصلاح الاقتصادي للبيئة الاجتماعية للمجتمع العراقي، وهي من التحديات التي لا ينبغي إهمالها نظراً للآثار الاجتماعية السلبية التي تتركها لجزء منه.

تاسعاً: الاختلالات الهيكلية وسبل الإصلاح:

إن السبب الرئيس للتوجه نحو الإصلاح الاقتصادي في العراق هو وجود الاختلالات الهيكلية لضعف كفاءة أداء القطاع العام وانخفاض انتاجية العمل ورأس المال، فضلاً عن ضعف وغياب الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية الرئيسة وعجز الموازنة العامة بسبب عدم التوازن بين ايرادات ونفقات الدولة، وعجز ميزان المدفوعات مع تزايد حجم المديونية الخارجية وتدهور شروط التبادل التجاري، وضعف البنى التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وأزمة الغذاء العالمية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، إذ كان لهذه الاختلالات أثر كبير في تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للشعب العراقي (الهاشمي وآخرون، ٢٠١٩: ٩٤) ويمكن تقسيمها إلى: اختلال هيكل الإنتاج - اختلال الموازنة العامة للدولة، اختلال هيكل التجارة الخارجية يُعد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي دولة مؤشر مهم لنمو أو ضعف الاقتصاد، ويمكن تعريفه بأنه مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي ينتجها المجتمع والمباعة في السوق خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة، أو مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين في تلك الدولة لمدة معينة عادة ما تكون سنة واحدة، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية عميقة نتيجة لاعتماده ولسنوات طويلة على الايرادات النفطية، يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع النفط وهو بذلك اقتصاد وحيد الجانب (جاسم، ٢٠١٧: ٢٢٣)، أما الأهمية النسبية لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي فهي من المؤشرات المهمة لقياس درجة التنويع الاقتصادي، فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وانخفاض هذه النسبة يعكس ارتفاع درجة التنويع، وهذا يوضح العلاقة العكسية بين درجة التنويع الاقتصادي والأهمية النسبية لاحد القطاعات (النفط) في الناتج المحلي الإجمالي.

عاشراً: استقطاب الاستثمارات الأجنبية:

لا يمكن إجراء الإصلاح الاقتصادي في العراق من دون تنشيط وتعزيز الاستمارات المحلية الوطنية، ومن ثم بعد ذلك استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تنعكس ايجاباً في قيم المؤشرات الاقتصادية، لذلك فإن الاستثمار الأجنبي يعبر عن استثمارات طويل الأجل في موجودات رأسمالية ثابتة، لذلك تعد عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية في غاية الأهمية ولعدة أسباب (السالم ومحمد، ٢٠١٨: ٧٧) منها إسهام هذه الاستثمارات في توفير فرص العمل لإنشاء مشاريع جديدة مساندة ومكملة للأنشطة الاقتصادية المحلية مما ينعكس على زيادة وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين، وبتقليل العقبات التجارية التي تحد من مساهمة السلع والخدمات المحلية في الأسواق التجارية العالمية وذلك يعزز قيم الصادرات المحلية ومن ثم تحقيق فائض اقتصادي في ميزان المدفوعات، وتساعد في إدخال التكنولوجيا المتقدمة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاستثمارات المحلية وتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، وان عملية استقطاب الاستثمارات الأجنبية تتطلب توفير بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة، والعراق يُعد بيئة استثمارية مناسبة وجاذبة لتوفر كل مستلزمات ومتطلبات الاستثمارات الأجنبية من موارد طبيعية وبشرية، وبالرغم من ذلك هناك عوامل أخرى تجعل منه طاردة للاستثمارات الأجنبية منها عدم الاستقرار الأمني والسياسي ضعف البنى التحتية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي خلال فترة الثمانينات والتسعينات وما بعدها من حروب داخلية والفساد الإداري والمالي المستشري في كل مفاصل الدولة وغيرها من العوامل الاقتصادية

والسياسية التي جعلت من العراق متأخر اقتصادياً عن بقية الدول المجاورة مثل تركيا ودولة الامارات العربية. وعلى الرغم من ذلك فإن لدى العراق رغبة في تنويع مصادر دخله وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات الكلية المعتمدة في الموازنة العامة للدولة، وهذا ما أدى إلى ضرورة التعجيل في اتخاذ الخطوات الأساسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي، ولكن واقع الحال ان للاستثمار الأجنبي العديد من الإيجابيات والسلبيات في الوقت نفسه، وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى تقييم دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من الدول فقد اختلفت النتائج من دولة إلى أخرى ومن فتره زمنية لأخرى.

حادي عشر: تحليل بعض مؤشرات الإصلاح الاقتصادي:

١. البطالة:

إن معرفة حالة سوق العمل من خلال مقياس معدل البطالة الذي يقصد به (تعطل جانب من قوة العمل عن العمل المنتج اقتصادياً، تعطلاً اضطرارياً على الرغم من وجود القدرة والرغبة على العمل والإنتاج) (علي، ٢٠٢١: ٥٥).

توصي برامج الإصلاح الاقتصادي بإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمية من خلال الاستثمارات العامة وتشجيع الاستثمارات، وهناك توجه نحو تشجيع والتوسع في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل التصدي لنسبة البطالة المرتفعة خصوصا بين الشباب الذي يؤدي إلى حدوث كساد وركود اقتصادي.

إذ أصبحت البطالة في العراق وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية تؤرق السياسيين والاقتصاديين على حدٍ سواء فهي تزيد من نسبة الفقر وتدفع باتجاه ازدياد نسبة الجريمة التي تخلق تداعيات اجتماعية خطيرة تتفاعل مع الارهاب الوافد من الخارج ومكونة بيئة غير مستقرة وغير امنة تمنع قدوم رأس المال والاستثمار الأجنبي، الأمر الذي يفوت فرصة التنمية وإعادة الإعمار.

نلاحظ إن معدل البطالة في العراق خلال العام ٢٠١٥ كان (16.8%) وان سبب هذه النسبة المرتفعة من البطالة يعود إلى ترهل القطاع الحكومي وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل والخرجين من الجامعات الحكومية والأهلية، والسبب الآخر هو انخفاض أسعار النفط وقلة النفقات العامة، لينخفض معدل البطالة خلال العام ٢٠١٦ إلى (12.7%) واستمرت النسبة بالتذبذب صعوداً ونزولاً حتى عام ٢٠٢٠ ليصل إلى (13.8%) بعد زيادة طفيفة عن عام ٢٠١٩، إذ كانت نسبة البطالة (13.4%) وكانت هذه الزيادة بسبب توقف أغلب المنشآت عن العمل واجتياح فايروس كورونا للعام وانخفاض في مستوى الأسعار.

الجدول (1) تطور مؤشر البطالة للمدة ٢٠١٥-٢٠٢٠

السنة	معدل البطالة
٢٠١٥	16.8
٢٠١٦	12.7
٢٠١٧	14.4
٢٠١٨	11.7
٢٠١٩	13.4
٢٠٢٠	13.8

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية للبنك المركزي للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).

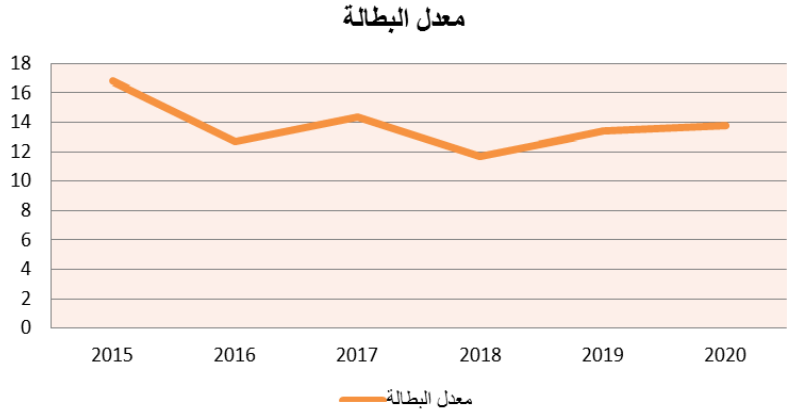

الشكل (1) تطور معدلات البطالة خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

٢. التضخم:

يعرف التضخم بأنه (حركة صعوديه للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض).

يُعد التضخم من أهم العقبات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية في أي بلد، فهي تؤدي إلى إضعاف النشاط الاستثماري وبالتالي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي، إن برامج الإصلاح الاقتصادي توصي بالحد من المعدلات العالية للتضخم وذلك من خلال تفعيل السياستين المالية (من خلال خفض الانفاق العام وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية) والنقدية (من خلال رفع الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة وكذلك تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين القدرة التنافسية).

إن السيطرة على معدلات التضخم من أولويات برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ نلاحظ من الجدول (1) إن معدل التضخم منذ عام ٢٠١٥ بدأ بالانخفاض والاستقرار حتى عام ٢٠٢٠، إذ بلغ (0.6%) مرتفعاً عن عام ٢٠١٩ الذي بلغ (0.2-%).

الجدول (2) تطور معدلات التضخم خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة	التضخم
٢٠١٥	1.4
٢٠١٦	0.1
٢٠١٧	0.2
٢٠١٨	0.4
٢٠١٩	-0.2
٢٠٢٠	0.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).

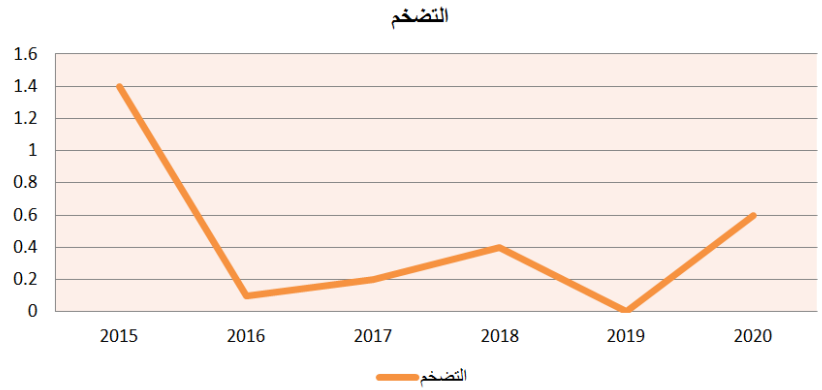

الشكل (2) تطور معدلات التضخم خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

٣. الدين العام الخارجي:

إن الدين العام الخارجي هو الدين الذي تحصل عليه دول أجنبية أو شخص طبيعي أو اعتباري مقيم في الخارج أو من هيئة حكومية أو صندوق حكومي أو دولي أو منظمة دولية، كما عرف البنك الدولي إجمالي الدين الخارجي بأنه (مبلغ الديون المستحقة لغير المقيمين في الدولة والقابلة للسداد بالعملة الأجنبية أو من خلال سلع أو خدمات)، فالدين الخارجي هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد الذي يستحق الدفع للدائنين في خارج البلاد (شلال، ٢٠٢٠: ٥).

نلاحظ من الجدول (3) إن الدين العام الخارجي لعام ٢٠١٥ بلغ (52638006) مليون دينار لينخفض انخفاضاً بسيطاً خلال العام ٢٠١٦ ليصبح (52234944) مليون دينار، ليعاود الارتفاع خلال العام ٢٠١٧ ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ (73153440) مليون دينار ويعزى سبب هذا الارتفاع في الدين العام الخارجي إلى الحرب التي يخوضها العراق ضد الارهاب، إذ أن أغلب هذه الديون تذهب لسد الاحتياجات العسكرية في المعارك، فضلاً عن إعادة النازحين في المناطق المحررة من الارهاب وبدء عملية إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية للمدن المحررة، ليشهد العام ٢٠١٨ انخفاضاً في الدين العام الخارجي، إذ بلغ (48625116) وبنسبة نمو سالبة بلغت (-33.52%) واستمر الدين العام الخارجي بالتذبذب صعوداً ونزولاً حتى عام ٢٠٢٠ إذ بلغ (15960000).

الجدول (3) تطور الدين العام الخارجي للعراق للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة	الدين العام الخارجي	معدل التغير
٢٠١٥	52638009	.....
٢٠١٦	52234944	-0.76
٢٠١٧	73153440	40.04
٢٠١٨	48625116	-33.52
٢٠١٩	57888450	19.05
٢٠٢٠	15960000	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).

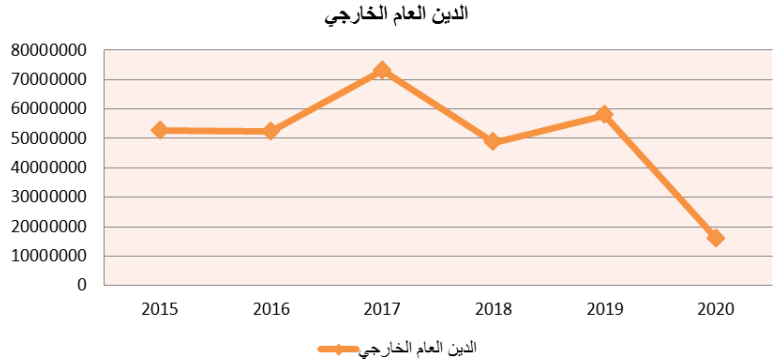

الشكل (3) تطور الدين العام بيانيا للمدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

المحور الثاني: النمو الاقتصادي:

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو مقدار الزيادة في الدخل خلال فترة محددة، ولكي يكون أكثر دقة، يجب أن يستبعد القياس آثار التضخم ويعرف ذلك بـ"النمو الحقيقي" للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، بحسب موقع "ذا بلانس" للتقارير المالية والاقتصادية.

تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسة الموضوعة والإجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالصناعة والزراعة، لذا فإنه يُعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات (ساملسون ونورد هاوس، ٢٠٠٦: ٤٥١).

ثانياً: أهداف النمو الاقتصادي:

كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من النمو الاقتصادي لما لهُ من آثار كبيرة لكل بلد من بلدان العالم من حيث الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى تحسن رفاهية أفراد المجتمع وهناك عدة أهداف تخص النمو الاقتصادي منها:

١. دعم التنمية البشرية التي تعد الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٧).
٢. تدعيم البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية أو الأجنبية التي تؤدي إلى تطـــــوير المنشأة الخدمية والاقتصادية للبلد (عوايشية وناصر، ٢٠١٦: ٨٣).
٣. العمل على تحسن مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية والخـدمات لحياة أفضل بعـدِّه يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي (الانسة، ٢٠١٦: ٥٩).
٤. تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعه قويه للقطاء الصحي من خلال جلب الأجهزة المتطـــــــورة والأدوية الفعالة مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى الصحي في البلد (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٨).

٥. تحسين أداء مستوى النمو من خلال العمل على رفع زيادة الانفاق الحكومي، مما يؤدي ذلك إلى تحسن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد (عوايشية وناصر، ٢٠١٦: ٨٣).
٦. تمكـــين وترقية منافسة المؤسسات مثل المصارف الحكومية العامة وتحسين المصارف الخاصة مما يؤدي ذلك الى جعل هذهِ المؤسسات إعطاء فرص من خلال منح الأفراد القروض مما يشجع على خلق فرص عمل لهم (عوايشية وناصر، ٢٠١٦: ٨٣).
٧. القضاء على حل مشكلة ضيق السوق وانخفاض الإنتاجية في الدول المختلفة مما يترتب عليه انخفاض الدخل وهذا يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار (زغير، ٢٠١٧: ٦).
٨. القضاء على الفقر وزيادة القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين من خلال خلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي، وكذلك يتوجب على الحكومة خلق رواتب للطبقة الفقيرة من خلال الرعاية الاجتماعية مما يكفل لهم الرفاهية (عوايشية وناصر، ٢٠١٦: ٨٣).
٩. توجية هذهِ الاستثمارات إلى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد من الأنشطة مما يؤدي هذهِ الاستثمارات الى خلق العديد من فرص العمل وتشجع القطاع الخاص وتعين العديد من الخريجين في هذهِ الأنشطة (زغير، ٢٠١٧: ٧).
١٠. مواصلة الجهود الرامية الى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٨).
١١. أن تكون هذهِ المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي (زغير، ٢٠١٧: ٧).
١٢. النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للأعلام والاتصال (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٨).
١٣. محاربة البطالة وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي ذلك إلى تحسن المستوى المعاشي لكافة أفراد المجتمع (عوايشية وناصر، ٢٠١٦: ٤).
١٤. التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتها (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٨).
١٥. الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات اقتصادية أو اجتماعية (زغير، ٢٠١٧: ٤).
١٦. الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
١٧. دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية من خلال إعطائهم المزيد من الحوافز المادية التي تبغيهم على مستوى عالي من الرفاهية (سلاطني، ٢٠١٤: ١٠٨).
١٨. إحداث تغير هيكلي في هيكل الناتج ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات (خشيب، بدون سنة نشر، ٩).

ثالثاً: تحليل مؤشر الناتج المحلي الاجمالي كمؤشرات للنمو الاقتصادي:

يعكس الناتج المحلي الإجمالي كفاءة الدولة في استخدام مواردها وطاقاتها من دون الاستعانة بالموارد الخارجية، وبالتالي يعكس حجم الاقتصاد في منطقة ما، وقد مارس لمدة طويلة من الزمن دور أساسي في تصنيف فقر وغنى الدول، وعدَّ من المؤشرات المهمة والأكثر شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي، إذ يشمل جميع قطاعات الاقتصاد (علي، ٢٠٢١: ٢٩٤).

الجدول (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
٢٠١٥	199715699
٢٠١٦	203836832
٢٠١٧	225995179
٢٠١٨	245378241
٢٠١٩	266190232
٢٠٢٠	19887478

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراق للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).

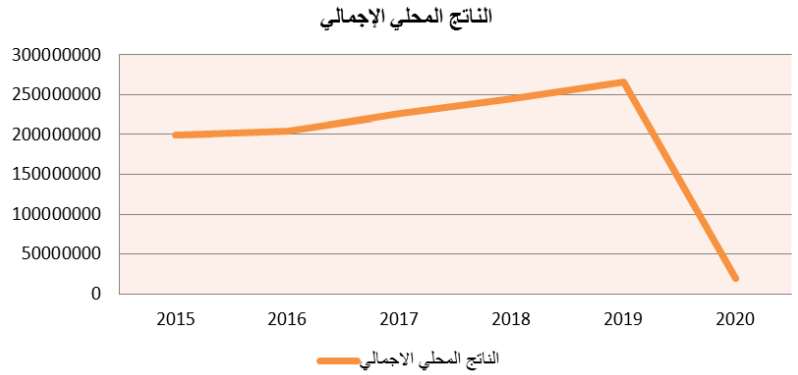

الشكل (4) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠١٥-٢٠٢٠)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

نلاحظ من الجدول (4) إن الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٥ بلغ (199715699)، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠١٦، إذ بلغ (203836832) مليون دينار، لتستمر هذه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي حتى عام ٢٠١٩، إذ بلغت (266190232) مليون دينار وتعود أسباب هذه الزيادة إلى انخفاض الانفاق العسكري واستعادة العراق لمكانته في الأسواق النفطية وإنتاج كميات كبيرة من النفط، إذ أن ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية كان له تأثير ايجابي على تحسن ورفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي في العراق، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٢٠٢٠، إذ بلغ (19887478) وترجع أسباب هذا الانخفاض إلى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من خلال انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن اجتياح فيروي كورونا للعام اجمع هذه الأسباب ادت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: علاقة الدين العام الخارجي بالناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (5) أثر الدين العالم الخارجي بالناتج المحلي الإجمالي

السنة	الدين العام الخارجي	الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٥	52638006	199715699
٢٠١٦	52234944	203836832
٢٠١٧	73153440	225995179
٢٠١٨	48625119	245378241
٢٠١٩	57888450	266190232
٢٠٢٠	15960000	19887478

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:
١. وزارة المالية، دائرة الدين العام، قسم الدين العام للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).
٢. التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠).

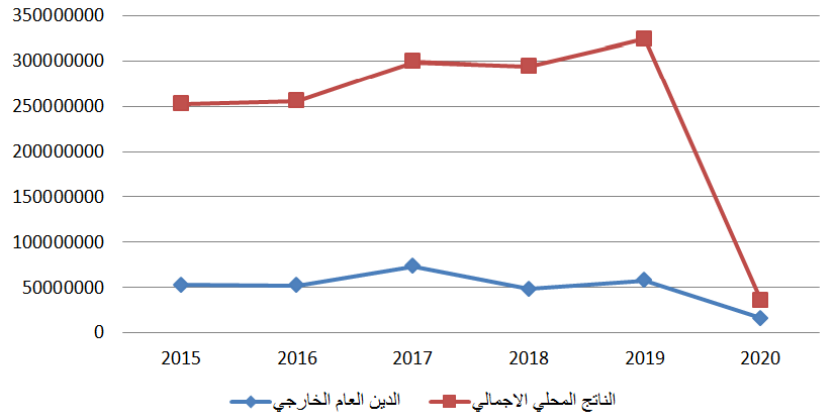

الشكل (5) تطور الناتج المحلي الإجمالي مع مؤشر الدين العام الخارجي

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

يتضح من خلال الجدول (5) الدين العام في العراق والناتج المحلي الإجمالي، إذ أن الدين العام الخارجي خلال العام ٢٠١٥ بلغ (52638006) أي إنه مرتفع بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تذهب هذه الديون إلى توفير متطلبات العمليات العسكرية الدائرة في العراق وتأهيل البنى التحتية المدمرة وإعادة النازحين إلى ديارهم، هذه الأسباب لم تسهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي كمقارنة بزيادة الدين العام الخارجي، فأغلب هذه الديون هي استهلاكية وعسكرية ولم تكن استثمارية حتى تساعد في توظيف أيدي عاملة وتخفيض نسبة البطالة، وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما نلاحظ إنه خلال العام ٢٠٢٠ انخفض الدين العام الخارجي إلى (15960000) مليون دينار، وبالمقابل انخفض الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ (19887478)، وهذا يدل على أن الزيادة في الديون الخارجية قد لا ينجم عنها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي إذا لم توجه توجيه استثماري.

الاستنتاجات:

١. على الرغم من كل المحاولات الجادة التي عملت عليها الحكومة العراقية، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الإصلاح الاقتصادي بسبب الظروف غير الطبيعية والاستثنائية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني.

٢. استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري والروتين المعقد هو أهم الأسباب المعرقلة لعملية الإصلاح الاقتصادي في العراق.
٣. انحسار دور القطاع الخاص وضعف النشاط الاستثماري الذي لم يساند النمو الاقتصادي مما تسبب بعدم قدرة النمو الاقتصادي على تطور البلد ورفع مستوى التنمية البشرية في العراق.
٤. إن زيادة الدين العام الخارجي قد لا يسهم في زيادة مؤشرات النمو الاقتصادي إذا لم توظف توظيف استثماري.
٥. يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات بنيوية خطيرة وهي أحادية الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقائه رهينة لتقلبات السوق النفطية مع ضعف مساهمة القطاعات الأخرى الضرورية كالزراعة والصناعة.
٦. من أهم العوامل التي تساعد على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي هو وجود بيئة آمنة ومستقرة، وتوافق سياسي بين جميع الطبقات الحاكمة.

التوصيات:

١. تحسين المناخ الاستثماري وتوفير بيئة استثمارية آمنة عن طريق قيام الدولة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع البنية التحتية لرفع كفاءة هذه المشاريع بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي.
٢. يجب على القضاء متابعة قضايا الفساد المالي والإداري للتقليل من هذه الظاهرة التي تعد من أهم معوقات حركة النمو الاقتصادي والتنمية ويجب محاربته من خلال انتهاج برامج وسياسات فاعلة تطبقها قيادات وطنية كفؤة ونزيهة وفاعلة لكون الفساد عدو للنمو والتنمية وعائقا امام تحقيقها.
٣. تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم والسير بخطوات مدروسة ومحسوبة وتطبيقها والعمل عليها لتوظيف ما يمتلكه من امكانيات اقتصادية كبيرة تعطيه القدرة على النمو والتقدم.
٤. يجب أن تتوفر في المؤسسات التي يوكل إليها الإشراف على برنامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ إجراءاته، الفاعلية والديناميكة، وأن تعتمد الشفافية والوضوح في مختلف القرارات التي تتخذها.
٥. التوجه إلى الاقتراض الداخلي عند وجود ضرورة إلى ذلك والابتعاد عن الاقتراض الخارجي قد المستطاع، لأن الاقتراض الخارجي عادة ما يكون له آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بسبب الشروط المفروضة من قبل الدول والمؤسسات الدائنة.

المصادر:

١. الآنسة، (٢٠١٦)، أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وهران، الجزائر.
٢. جاسم، محمد سلمان، (٢٠١٧)، دور الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (١٢)، العدد (٣٨)، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، مصر.
٣. خزاز، راضية اسمهان، (٢٠١٢)، دور سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية في تحقيق التنمية البشرية المستدامة: دراسة حالة الجزائر خلال الفتره (٢٠٠١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
٤. خشيب، جلال، بدون سنة نشر، النمو الاقتصادي، www.alukah.net.
٥. خفاجة، أمل حمدان، (٢٠١٣)، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، كلية التجارة، غزة.
٦. زغير، اكتفاء عذاب، (٢٠١٧)، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق، وزارة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية.

٧. الساعدي، حيدر عليوي شامي، (٢٠١٥)، الإصلاح الاقتصادي دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (العراق حالة دراسية)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة الحادية عشر، العدد (٣٣)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
٨. السالم، أحمد جبر سالم ومحمد، عباس علي، (٢٠١٨)، متطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (١٢)، العدد (٣٩).
٩. سلاطني، هاجر، (٢٠١٤)، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر.
١٠. شعيب، سندس جاسم ودلي، شذى سالم، (٢٠١٧)، دور سياسة الإصلاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: العراق حالة دراسية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٣).
١١. شلال، عمار عبدالهادي، (٢٠٢٠)، أثر الدين العام في التنمية: العراق حالة دراسية للمدة (٢٠٠٦-٢٠١٧)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (١٢)، العدد (٢٨).
١٢. صقر، عمر، (٢٠٠١)، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للنشر، قطر.
١٣. عقل، مفلح محمد، (١٩٩٨)، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية: الأردن نموذجاً، مجلة البنوك في الاردن، المجلد (١٧)، العدد (١٠).
١٤. علي، محمد غازي محيسن، (٢٠٢١)، استقلالية البنك المركي وأثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٩ رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
١٥. علي، مهى كريم، (٢٠٢١)، معايير النمو الاقتصادي وانعكاساته في العراق للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٢).
١٦. عمران، ستار جابر، (٢٠١٩)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (٤٢).
١٧. عوايشة، بلال وناصر، فاطمة، (٢٠١٦)، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة: دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تبسة، الجزائر.
١٨. كاظم، ثامر عبدالعالي، (٢٠١٧)، واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إصلاحه، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (١).
١٩. محمد، سعيد علي وآخرون، (٢٠١٠)، الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (٢)، العدد (٤).
٢٠. المرسومي، محمود حسين علي وكيطان، حسين علي، (٢٠١٢)، الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية في دول عربية مختارة، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الادارية، المجلد (١)، الجزء (٣).
٢١. مناتي، عدنان ومجيد، ليلى ناجي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية المستدامة (البُعد الاقتصادي) مع إشارة خاصة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٥٢)، بغداد.
٢٢. المهداوي، وفاء جعفر، (٢٠٠٥)، القاعدة الاقتصادية لاستراتيجية التحول إلى اقتصاد السوق، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٣)، العدد (٨).
٢٣. الهاشمي، عادل سلام كشكول وآخرون، (٢٠١٩)، قياس أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات التنمية البشرية المستدامة في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد (١١)، العدد (١٤).